مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة * ISSN 2992-1880 * المجلد 03 العدد 01 (2024) * 139-117

التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة– عرض تجارب دولية-

Economic diversification as a strategic option to achieve - sustainable development - presenting international experiences

ط.د شنة أمينة•، د.حايد حميد

1 جامعة تيسمسيلت، chena.amina@univ-tissemsilt.dz

2 جامعة تيسمسيلت، hamid_haid@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2024/01/31

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيان أهمية التوجه نحو التنويع الاقتصادي كبديل لتحقيق التنمية المستدامة خاصة في الدول المعتمدة على النفط كمورد أساسي في اقتصادياتها، وتسليط الضوء على الإيجابيات والعوائد التي من الممكن أن تعود على هذه الأخيرة عند تبنيها للإستراتيجيات القائمة على التنويع الاقتصادي، الأمر الذي سيسمح لها بتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتسجيل قفزة نوعية على مستوى معدلات النمو والتنمية فيها، من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي ، كما حاولنا استعراض أهم التجارب الدولية الرائدة في التنويع الاقتصادي، وخلصت الدراسة إلى أن التنويع الاقتصادي أصبح ضرورة حتمية خاصة في الدول التي تعتمد على المورد الواحد وسبيلا لإرساء قواعد الاستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، التنمية المستدامة، ، الموارد، الإستراتيجية.

Abstract:

- This research paper aims to demonstrate the importance of moving towards economic diversification as an alternative to achieving sustainable development, especially in countries that depend on oil as a basic resource in their economies, and to shed light on the positives and returns that can accrue to the latter when they adopt strategies based on economic diversification, which will allow them to achieve economic stability and record a qualitative leap in terms of growth and development rates, by expanding the production base and increasing the contribution of production sectors to the gross domestic product. We also tried to review the most important pioneering international experiences in economic diversification, and the study concluded that economic diversification has become an inevitable necessity, especially in countries that depend on a single resource and a way to establish the foundations of sustainability.

Keywords: Economic diversification, sustainable development, resources, strategy.

مقدمة:

• شنة أمينة: chena.amina@univ-tissemsilt.dz

يعتبر التنويع الاقتصادي خيارا استراتيجيا تسعى العديد من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، إلى تحقيقه وتضعه في مقدمة سياساتها الاقتصادية الكلية، فهو من أهم السياسيات التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، ويشكل تحديا خاصا للدول النفطية التي تعتمد على مصدر دخل وحيد يأتي في الغالب من عائدات صادرات النفط، مما يجعل اقتصادياتها أكثر عرضة للصدمات الخارجية لارتباطها مع تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. لذا كان لزاما على الدول ذات الاقتصاديات الأحادية التي تمتلك موارد محدودة وقابلة للنضوب في المستقبل، تبني وتفعيل استراتيجيات قائمة على التنويع الاقتصادي من خلال إحداث تحولات وتغيرات جوهرية في هيكل اقتصادياتها على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتتم عبر مسار تنموي متكامل يضمن تحسين أداء الاقتصاد الوطني، تعزيز استقلاله وضمان استدامته على المدى الطويل مما يحميه من ما يعرف بلعنة الموارد.

وبناء على ماسبق يمكن طرح التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة إستراتيجية التنويع الاقتصادي في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة؟

المنهج المتبع: اعتمدنا في بحثنا على المنهج الاستنباطي من خلال أداتي الوصف والتحليل من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع.

أهمية البحث: وتتمثل أهمية هذا البحث في كون أن التنويع الاقتصادي أصبح من المواضيع التي أصبحت تحظى باهتمام كبير في الآونة الأخيرة وذلك من خلال مساهمته في دفع عجلة النمو خاصة في ظل الظروف الاقتصادية المتذبذبة التي يشهدها العالم حاليا، إضافة إلى دوره الفعال في تحقيق التنمية المستدامة.

أهداف البحث: تتجلى أهداف البحث في:

_ التعرف على مفهوم التنويع الاقتصادي وأنماطه.

_ الإحاطة بالمعوقات التي تحد من تحقيق التنمية في الدول النامية.

مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة * ISSN 2992-1880 * المجلد 03 العدد 01 (2024) * 139-117

ـ عرض لأهم الاستنتاجات والعوامل التي أدت إلى نجاح التنويع الاقتصادي من خلال تسليط الضوء على تجارب بعض الدول والتي من الممكن أن تستفيد منها الدول النامية في سعيها نحو تحقيق التنمية المستدامة.

محاور البحث: للإجابة على الإشكالية أعلاه ارتأينا تقسيم البحث إلى المحاور الآتية:
المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي.
المحور الثاني: علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية المستدامة.
المحور الثالث: دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة –تجارب بعض الدول-

أولا. الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

1. تعريف التنويع الاقتصادي

يقصد بالتنويع الاقتصادي الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة. وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد ومن هنا فإن التنويع ينطبق خاصة على الدول التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم. بمعنى أن التنويع الاقتصادي هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة من القطاعات تتشارك في تكوين الناتج والتنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع (علي، 2017، صفحة 182).

وبالتالي فالتنويع الاقتصادي هو عبارة عن يقلل من نسبة المخاطر المتعلقة بالاعتماد على مورد واحد في الاقتصاد، ويساهم في خلق الثروة، وتحسين مستوى الدخل، عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد، فالتنويع الاقتصادي يشير إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، وكذلك تنويع الأسواق الخارجية.

2.متطلبات التنويع الاقتصادي

تحتاج عملية التنويع الاقتصادي مجموعة من المتطلبات تعد بمثابة القاعدة الأساسية التي

تقوم عليها عملية التنويع والتي تتمثل في (الطائي، 2021، صفحة 53):

- الاهتمام بقاعدة الموارد البشرية وتطوير رأس المال البشري.
- توفير الموارد المالية اللازمة لعملية التنويع الاقتصادي.
- توفير بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي وإصلاح وتنسيق عمل السياسات المالية والائتمانية.
- تفعيل دور القطاع الخاص وتعزيز بيئة الأعمال.
- تعزيز ريادة الأعمال من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والمهارات.
- تشجيع روح المبادرة والابتكار من خلال تحسين الوصول إلى المعلومات.
- تعزيز البيئة القانونية والتنظيمية وتشجيع الاستثمار الخاص سواء كان محلياً أم أجنبياً.
- إصلاح سوق العمل وإعادة تنظيم الحوافز للشركات والقوى العاملة.
- إعداد مناهج تعليمية متطورة تعتمد الذكاء ورفع المهارات والتنسيق مع متطلبات التشغيل.

3. أنماط التنويع الإقتصادي

يمكن التمييز بين أشكال مختلفة من التنويع (روابنية، 2016، صفحة 136):

- **تنويع المنتجات:** قد يكون التنويع في جعل الهيكل الإنتاجي (الصناعي) المحلي لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتمادا على عدد قليل من الأنشطة. يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية. وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير مرغوب فيها مثل "لعنة الموارد طبيعية "أو" المرض الهولندي " فالتنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناه الأكثر شمولية.

مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة * ISSN 2992-1880 * المجلد 03 العدد 01 (2024) * 117-139

- **تنويع الأسواق:** وذلك على صعيد **الصادرات**، فالتنويع هنا قد يكون حول توسيع سلة صادرات البلد و / أو عن دخول أسواق جديدة للتصدير. ويحتل نفس القدر من الأهمية، إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى. وعلاوة على ذلك، هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية. على سبيل المثال، المهارات التكنولوجية وإنشاء قنوات تسويق التي تحتاج لفتح منافذ تصدير محتملة، كما تحتاج المهارات المتخصصة والمؤسسات الناشئة للدعم للدخول في خطوط المنتجات الجديدة. وعموما، تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة. وعلاوة على ذلك، فإن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا، إن النظر إلى درجة تنويع المنتجات وتنويع الأسواق معاً يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل الإنتاجي والتصديري لبلد ما. وفي معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية. ونفس الشيء، فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير، بشكل عام، هو أفضل من التركيز على القليل. ومع أن عملية تنويع الإنتاج والتجارة قد تكون مكلّفة، ومحفوفة بالمخاطر وطويلة الأجل، فإنه بالمقابل لا يمكن الإستهانة بالمكاسب التنموية المحتملة من ذلك.

4. مؤشرات التنويع الاقتصادي

يمكن قياس درجة التنويع الاقتصادي في أي دولة من خلال مجموعة من المؤشرات منها (الحميد، 2018، صفحة 78،79):

- مؤشر **هيرفندال - هيرشمان** للتنويع الاقتصادي: وهو مؤشر مركب لدرجة التركز في صناعة أو قطاع ما وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح، فكلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر دل ذلك على تنوع هيكلها الاقتصادي وتساوى نسبة مساهمة هذه القطاعات إلى إجمالي الناتج المحلى الإجمالي للدولة، اما إذا اقتربت قيمة المؤشر من الواحد فيدل ذلك على ارتفاع درجة التركز في

الهيكل الاقتصادي وتركز الناتج في أحد القطاعات بينما لا تسهم القطاعات الأخرى في الناتج المحلى الإجمالي للدولة.

- نسبة مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلى الإجمالي للدولة كمؤشر على التنوع الهيكلى للناتج المحلى الإجمالي.

- نسبة مساهمة القطاعات المختلفة في إجمالي الإيرادات الحكومية للدولة، فكلما زادت نسبة التنويع كلما تساوت نسبة مساهمة القطاعات في الإيرادات الحكومية.

- نسبة مساهمة القطاع الحكومى والقطاع الخاص في الناتج المحلى الاجمالى كمؤشر على مدى قوة القطاع الخاص ومدى مساهمته في الناتج المحلى الاجمالى، فكلما زادت عملية التنويع زادت نسبة مساهمه القطاع الخاص.

- مدى حدوث تقلبات في الناتج المحلى الاجمالى للدولة.

ثانيا: علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية المستدامة

تتمثل التنمية المستدامة على أنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، ولقد برزت التنمية المستدامة كنهج تنموي يسعى لتعزيز الرفاهية البشرية حاضرا ومستقبلا كما جاء في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والمعروف باسم تقرير لجنة (بورنتلاند) عام 1987، والذي عرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي حاجة الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وتتضمن التنمية المستدامة في أبعادها عملية التغيير في استغلال الموارد، واتجاهات الاستثمار، التقدم التكنولوجي والتغيير المؤسسي مع تناسق وتعزيز كل الإمكانيات الحالية والمستقبلية لتلبية الاحتياجات الإنسانية وتطلعاتها، حيث ركز هذا التقرير على فكرتين محوريتين هما: فكرة الحاجيات، وخصوصا الحاجيات الأساسية للفئات الاجتماعية الأكثر فقرا التي تستحق أن تولى أهمية كبرى، وفكرة محدودية قدرة البيئة على الاستجابة للحاجيات الحالية والمستقبلية للبشرية، في ظل أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة والتقنيات المتوفرة (رواينية، 2019، صفحة 312،313).

تكمن أهمية التنويع الاقتصادي أساسا في دوره في تحقيق التنمية المستدامة حيث يهدف التنويع الاقتصادي وفق منظور التنمية المستدامة إلى (رفيقة، 2021، صفحة 280):

مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة * ISSN 2992-1880 * المجلد 03 العـدد 01 (2024) * 139-117

- يضمن الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، باعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، حيث أنه يعزز استقرار الاقتصادات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية.
- كما ينظر إليه أنه لديه القدرة على تعزيز مقدرة الاقتصاد على التكيف وضمان الآفاق على المدى الطويل في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة.
- تلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة كتلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء والتي تدور حول توفير فرص العمل والغذاء والصحة والملبس والمأوى وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي الذي يتسع لفئات واسعة من الناس.
- توسيع قدرة البيئة على تلبية احتياجات الناس من خلال تحسين التكنولوجيا، التنظيم الاجتماعي، وتنوع مجالات النشاط الاقتصادي وليس على استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالانقراض والتدهور البيئي.
- يؤسس اقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة ضمن وبين الأجيال على حد سواء.

- **معوقات التنويع الاقتصادي حاجز أمام التنمية المستدامة**

إن العراقيل والمعوقات التي تحد من سرعة إنجاز ونجاح التنويع الاقتصادي في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية كالدول النفطية تعتبر بشكل مباشر معوقات تقف في طريق التنمية المستدامة في هذه الدول، والتي يقع على عاتقها بذل المزيد من الجهود لتجاوزها، و تتمثل أهم هذه العراقيل فيما يلي (محمد، 2023، صفحة 47):

- الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية من جهة وصعوبة نقل وتوطين التكنولوجيا من جهة أخرى.
- ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية في بعض الدول النفطية، وهو ما يحد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنويع الاقتصادي.
- تعاني بعض الدول النفطية من فقر عام في الموارد البشرية المحلية من جهة والإفراط في الاعتماد على العمالة الأجنبية من جهة أخرى، خاصة في ظل الارتفاع الكبير لتكاليفها

- تخلف أسواق رأس المال في الكثير من هذه الدول مما حد من دورها وإمكانياتها في تمويل مشاريع التنويع ضمن القطاعين العام والخاص.
- القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، والافتقار إلى المناخ الملائم والضمانات القانونية لهذا الاستثمار.
- غياب الاستقرار السياسي في بعض الدول النفطية، ما جعل مسألة الحفاظ على الأمن في بعضها وتأمين الحدود في البعض الآخر يستنزف موارد مالية ضخمة في بعض الأحيان ، والتي كان يمكن استغلالها في تمويل مشاريع التنويع الاقتصادي والعملية التنموية.
- تعاني العديد من الدول أحادية الاقتصاد من عدم توافق كبير بين نوعية مخرجات التعليم والتكوين، واحتياجات الاقتصاد الوطني من العمالة.

ثالثا: دور التنويع الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة - تجارب بعض الدول –

سنشير في هذا المحور إلى أهم التجارب العربية والأجنبية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي.

1. **تجربة المملكة العربية السعودية:** سنحاول التعرف على سياسة التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال عرض وتحليل للمؤشرات المهمة كمستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي وتطور الصادرات وكذلك التعرف على حجم الإيرادات كما يلي:

- **الخطوات المتبعة في المملكة نحو التنويع:** (سليمان، 2020، صفحة 143)

- تركيز خطط التنمية المتعاقبة والسياسات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.
- تطور التجارة من تجارة محدودة موسمية (كموسم الحج) إلى تجارة تقوم على أسس اقتصادية ثابتة.
- زيادة مشاركة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي لمختلف القطاعات مثل: الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء وشركات الطيران، والخدمات البريدية السكك الحديدية والمدن الصناعية.
- توسع القاعدة الصناعية في المملكة توسعا كبيرا، ومساعدة القطاع من خلال القروض الصناعية.

مجلة الدراسات البيئية والتقنية المستدامة * ISSN 2992-1880 * المجلد 03 العـدد 01 (2024) * 139-117

- إنشاء وتطوير العديد من المدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة، وتزويدها بكافة الخدمات والمرافق، إضافة لإنشاء الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية عام 2001.
- تركيز الحكومة على تنمية الموارد البشرية.
- توفر المملكة المؤسسات التعليمية الأساسية الحكومية والخاصة ومرافق البحث والتطوير.
- سجلت قيمة الصادرات غير البترولية للمملكة العربية السعودية ارتفاعا بنسبة 12.0% في ديسمبر 2023 مقارنة بعام 2022 حيث سجلت 26.5 مليار ريال سعودي مقابل 23.6 مليار ريال سعودي سنة 2022، وتعد منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها من أهم سلع الصادرات غير البترولية حيث شكلت 32.4% من إجمالي الصادرات غير البترولية خلال عام 2023 (للاحصاء، 2023).
- ما جاء في رؤية المملكة 2030 والتي من أهم أهدافها:

✓ رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من 1%إلى 5%.

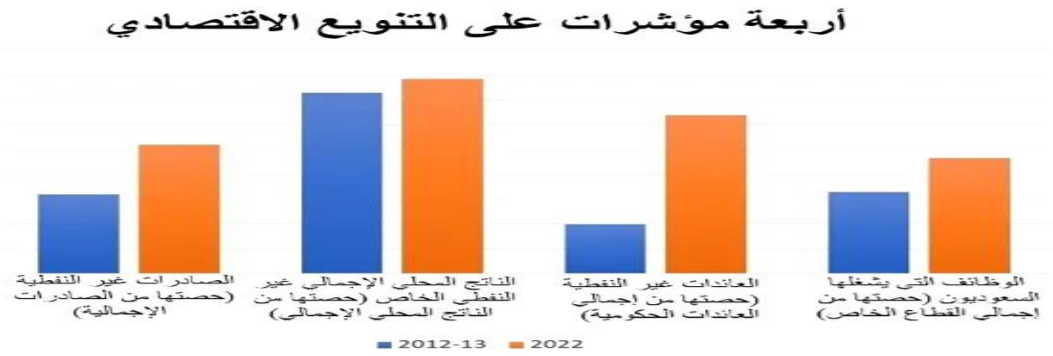
✓ زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من 163مليارا إلى 1تريليون ريال سنويا.

✓ رفع نسبة الصادرات غير النفطية من16 %إلى 50%على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

✓ ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من 20% إلى 35%.

– -عرض وتحليل لأهم المؤشرات:

الشكل رقم 01: مؤشرات التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية



المصدر: الهـــيئة العـــــامة السعـــودية للإحصـــــاء.

على الرغم من أن اقتصاد السعودية ما يزال يعتمد بشكل كبير على النفط، إلا أن خطط التنويع الاقتصادي في المملكة تكشف عن مؤشرات على التقدم. وهذا ما يعبر عن إرادة المملكة و إصرارها المستمر على إقامة قاعدة إنتاجية متنوعة تشكل نسبة معتبرة من إجمالي الإيرادات وهذا ما يشير إلى اعتمادها على التنويع الاقتصادي من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

- **الناتج المحلي الإجمالي GDP:**

الجدول رقم (01): الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	*2022
1- الزراعة ـ الغابات ـ والاسماك	73 602	76 883	78 784	80 488	81 511	87 694	99 976
2- التعدين والتحجير	533 461	655 514	972 050	855 259	535 614	801 275	1 371 837
أ) الزيت الخام والغاز الطبيعي	522 507	643 994	959 813	842 079	522 226	787 083	1 357 279
ب) أنشطة تعدينية وتحجيرية أخرى	10 954	11 520	12 237	13 180	13 388	14 192	14 559
3- الصناعات التحويلية	329 627	356 433	399 044	392 735	347 986	432 943	600 120
أ) تكرير الزيت	65 333	83 471	118 345	107 710	81 974	132 845	251 150
ب) الصناعات التحويلية ما عدا تكرير الزيت	264 293	272 962	280 699	285 026	266 012	300 097	348 970
4- الكهرباء ،الغاز والماء	37 639	39 554	43 965	44 986	42 779	43 933	44 806
5- التشييد والبناء	158 810	153 604	144 792	155 048	160 449	169 898	192 201
6- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	284 629	286 314	284 178	306 297	277 761	319 015	348 345
7- النقل والتخزين والاتصالات	161 069	165 834	166 779	177 128	164 223	170 493	180 693
8- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال	324 116	341 640	346 388	357 941	362 224	379 982	416 562
أ) الأنشطة العقارية	190 256	200 092	203 764	206 393	206 332	210 961	216 529
ب) خدمات المال والتأمين وخدمات الأعمال	133 860	141 548	142 624	151 549	155 892	169 021	200 033
9- خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	81 169	90 998	94 614	99 034	86 728	97 366	108 380
10- الأنشطة الحكومية	487 515	491 077	559 358	583 758	576 972	577 633	603 159
القيمة المضافة الإجمالية	2 471 638	2 657 852	3 089 952	3 052 673	2 636 247	3 080 231	3 966 079
صافي الضرائب على المنتجات	25 862	23 378	84 737	91 944	117 270	197 855	191 064
الناتج المحلي الإجمالي	**2 497 500**	**2 681 230**	**3 174 689**	**3 144 618**	**2 753 517**	**3 278 085**	**4 157 143**

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية على الموقع الإلكتروني:

https://www.stats.gov.sa/ar

يظهر من خلال الجدول تركيز، المملكة العربية السعودية على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر دخل للحكومة من خلال اتباع السياسات الاقتصادية وخطط التنمية المتعاقبة ودعم الاقتصاد المحلي. ورغم المحاولات للتقليل من اعتماد الاقتصاد على النفط وزيادة مساهمة

مجلة الدراسات البيئية والتقنية المستدامة * ISSN 2992-1880 * المجلد 03 العدد 01 (2024) * 139-117

القطاعات الأخرى، لازال هذا القطاع ومشتقاته والصناعات البتروكيماوية تهيمن على الاقتصاد الكلي والحسابات المالية ولا يزال هو المحرك الرئيسي للاقتصاد السعودي.

الجدول رقم (02): المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية (%)

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
1- الزراعة ـ الغابات ـ والاسماك	5,7	4,5	2,5	2,2	1,3	7,6	14,0
2- التعدين والتحجير	-11,1	22,9	48,3	-12,0	-37,4	49,6	71,2
أ) الزيت الخام والغاز الطبيعي	-11,3	23,3	49,0	-12,3	-38,0	50,7	72,4
ب) أنشطة تعدينية وتحجيرية أخرى	-1,3	5,2	6,2	7,7	1,6	6,0	2,6
3- الصناعات التحويلية	2,3	8,1	12,0	-1,6	-11,4	24,4	38,6
أ) تكرير الزيت	3,8	27,8	41,8	-9,0	-23,9	62,1	89,1
ب) الصناعات التحويلية ما عدا تكرير الزيت	1,9	3,3	2,8	1,5	-6,7	12,8	16,3
4- الكهرباء ،الغاز والماء	5,7	5,1	11,2	2,3	-4,9	2,7	2,0
5- التشييد والبناء	-2,3	-3,3	-5,7	7,1	3,5	5,9	13,1
6- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	0,4	0,6	-0,7	7,8	-9,3	14,9	9,2
7- النقل والتخزين والاتصالات	3,5	3,0	0,6	6,2	-7,3	3,8	6,0
8- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال	4,6	5,4	1,4	3,3	1,2	4,9	9,6
أ) الأنشطة العقارية	5,2	5,2	1,8	1,3	0,0	2,2	2,6
ب) خدمات المال والتأمين وخدمات الأعمال	3,6	5,7	0,8	6,3	2,9	8,4	18,3
9- خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	15,6	12,1	4,0	4,7	-12,4	12,3	11,3
10- الأنشطة الحكومية	2,6	0,7	13,9	4,4	-1,2	0,1	4,4
القيمة المضافة الإجمالية	-0,5	7,5	16,3	-1,2	-13,6	16,8	28,8
صافي الضرائب على المنتجات	-0,5	-9,6	262,5	8,5	27,5	68,7	-3,4
الناتج المحلي الإجمالي	**-0,5**	**7,4**	**18,4**	**-0,9**	**-12,4**	**19,1**	**26,8**

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية على الموقع الإلكتروني:

https://www.stats.gov.sa/ar

الجدول أعلاه يبين لنا نسبة مساهمة كل نشاط من الأنشطة الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث نلاحظ أن أكبر نسبة مساهمة في الناتج المحلي كانت من خلال قطاع التعدين والتحجير وقطاع الصناعات التحويلية ثم خدمات المال والأعمال كما زادت نسبة مساهمة كل من قطاع الزراعة وقطاع التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي وهذا يشير إلى توجه الاقتصاد السعودي نحو تنويع الاقتصاد للخروج من التبعية لقطاع المحروقات، حيث يقسم الاقتصاد السعودي إلى ثلاث قطاعات: القطاع النفطي، القطاع العام (الخدمات الحكومية والمرافق العامة)، القطاع الخاص (جميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى). ويشكل القطاع العام والقطاع الخاص القطاع غير النفطي. ولقد ارتفعت حصة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للمملكة من 37% في 2012-2013 إلى 39% في عام 2022. وارتفع القطاع غير النفطي، الذي يشمل القطاعين العام والخاص، ليصل إلى 56% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، بعد أن كان أقل من 52% في 2012-2013.

- تطور الصادرات للمملكة العربية السعودية:

سجلت قيمة الصادرات غير البترولية للمملكة العربية السعودية ارتفاعا بنسبة 12.0% في ديسمبر 2023 مقارنة بعام 2022 حيث سجلت 26.5 مليار ريال سعودي مقابل 23.6 مليار ريال سعودي سنة 2022، وتعد منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها من أهم سلع الصادرات غير البترولية حيث شكلت 32.4% من إجمالي الصادرات غير البترولية خلال عام 2023.وتعد الصين هي الشريك الرئيسي للمملكة العربية السعودية حيث بلغت قيمة صادرات المملكة إلى الصين 14.6 مليار ريال سعودي أي ما نسبته 14.8% من إجمالي الصادرات تليها اليابان والهند وكوريا الجنوبية.

- تطور الإيرادات للمملكة العربية السعودية:

على صعيد الواردات، فقد انخفضت في عام 2023 بنسبة 7.1% بمقدار 4.6 مليار ريال سعودي، حيث بلغت قيمتها 60.4 مليار ر.س في ديسمبر 2023، مقابل 64.9 مليار ر.س في ديسمبر 2022.وتتمثل أهم السلع المستوردة في الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية والتي تشكل 20% من إجمالي الواردات وتصدرت الصين قائمة الدول الموردة للسعودية بنسبة 22 % من إجمالي قيمة الواردات خلال عام 2023.

– العائدات الحكومية:

أحرزت السعودية تقدمًا كبيرًا في تنويع مصادر عائدات الميزانية الحكومية. وارتفعت العائدات غير النفطية إلى 32% من إجمالي العائدات الحكومية في عام 2022، بعد أن كانت أقل من 10% في 2012-2013. وقد ساهم إدخال ضريبة القيمة المضافة في عام 2018، وزيادة نسبتها من 5% إلى 15% في عام 2020، في تحفيز العائدات غير النفطية بشكل كبير (واشنطن، 2024).

2. -تجربة جنوب إفريقيا

يعد اقتصاد جنوب أفريقيا ثاني أكبر اقتصاد في أفريقيا، وهو الاقتصاد الأكثر تصنيعا وتطورا وتنوعا من الناحية التكنولوجية في القارة الأفريقية، وتعد جنوب إفريقيا من البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، ومنذ عام 1996، أي بعد إزالة العقوبات الاقتصادية تضاعف الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا ثلاث مرات تقريبا ليبلغ ذروته عند 400 مليار دولار في عام 2011، لكنه انخفض منذ ذلك الحين إلى ما يقرب من 283 مليار دولار في عام 2020. وفي نفس الفترة ، زادت احتياطيات النقد الأجنبي من 3 مليارات دولار إلى ما يقرب من 50 مليار دولار، مما خلق اقتصادا متنوعا وتلعب الشركات المملوكة للدولة في جنوب إفريقيا دورا مهما في اقتصاد البلاد، حيث

تمتلك الحكومة حصة في حوالي 700 شركة تشارك في مجموعة واسعة من الصناعات المهمة (ويكيبيديا، 2024).

- الخطوات المتبعة في جنوب إفريقيا نحو التنويع:

تمثلت أهم خطوات التنويع الاقتصادي في جنوب إفريقيا في الآتي (دحمان، 2018، صفحة 334):

- ✓ أسست حكومة جنوب إفريقيا منشآت مثل phoskor لإنتاج الفوسفات بشكل مستعجل، ومؤسسة SASOL في مجال تحويل الفحم، كما نجد من بين الهيئات التي ساهمت في دعم التنويع داخليا: مكتب المعايير لجنوب إفريقيا SABAS ومجلس الأبحاث العلمية والصناعية CSIR ويعتبر إنشاء إطار وطني للسياسات الصناعية وخطة عمل لهذه السياسات أهم خطوة قامت بها الحكومة سنة 2007.
- ✓ تطوير بشكل جيد إطار للشراكة العمومية والخاصة لدعم البنية التحتية، ما مكنها في فترة 8 سنوات من إنجاز 60 مشروع، ووضع أسرع خط سكة حديدية يربط بين جوهانزبورغ وبريتوريا.
- ✓ إدخال الحكومة الالكترونية ومبادرات التدريب الالكتروني كطريقة فعالة لاستعمال المهارات النادرة والمهمة.
- ✓ تطوير جيد لسوق مالي محلي، مع توفير عدد هائل من الخدمات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن جنوب إفريقيا تحتوي على تشريع بنكي فعال.

-تنويع هيكل الصادرات في جنوب إفريقيا:

تعد جنوب إفريقيا أكبر منتج في العالم للبلاتين والذهب والكروم، وتصنيع السيارات والتكنولوجيا والآلات والمنسوجات والحديد والصلب والمواد الكيميائية والأسمدة والمواد الغذائية والتصنيع وإصلاح السفن التجارية. كما تتنوع صادراتها ما بين الذهب والماس وخام الحديد والبلاتين والمعادن والالكترونيات والآلات والسيارات والفواكه والمواد الغذائية الزراعية والمعدات العسكرية البرية والجوية (ويكيبيديا، 2024).

يقر الفكر الاقتصادي ضرورة التنويع الاقتصادي في هيكل الصادرات، إذ يعتبرونه أبلغ من تنويع الناتج المحلي الإجمالي، لأن التنويع في الناتج المحلي يعني التنويع فقط في المنتجات الموجهة لتغطية الطلب الداخلي في حين تنويع الصادرات يعني تغطية الحاجات الداخلية والتكييف مع

مجلة الدراسات البيئية والتقنية المستدامة * ISSN 2992-1880 * المجلد 03 العدد 01 (2024) * 139-117

متطلبات الأسواق الدولية ففي ذلك مؤشر على أداء التجارة الخارجية خصوصا في الدول ذات الاقتصادات الريعية التي يرتكز نشاطها التصديري على المورد الطبيعي المتوفر لديها .ويمكن قياس التنويع في الصادرات بمعامل التنويع إما لهيكل صادرات دولة معينة أو قياس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات المحلية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، كما يمكن الإشارة للتنويع في الصادرات من جانب الأسواق المصدر إليها فبالنظر لاقتصاد جنوب إفريقيا نجد أن معظم العمليات التجارية تتم مع ألمانيا واليابان وسويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة وبعض الدول الإفريقية .يعتمد تحليل تنويع الصادرات على التوزيع النسبي للصادرات السلعية في جنوب إفريقيا حسب المجموعات الرئيسية والمتمثلة في أهم خمسة صادرات سلعية تترأسها صادرات الصناعة الإستخراجية؛ حيث تمثل 53.51 % عام 2001 و49.52 %عام 2014 .تليها المعادن بنسبة 22.92 % و 25.89 % من حجم الصادرات السلعية عامي 2001 و2014 على الترتيب، بينما يساهم كل من الوقود والمواد الغذائية والخدمات بنسب تتراوح بين 10 % و16 % بين العامين 2001 و2014 ،في حين أن الصادرات الزراعية تأتي في آخر الترتيب بمساهمة تقدر 2.63 % عام 2001 و2.03 % في عام2014 (مدياني، 2016، صفحة 156).

3. تجربة الإمارات العربية المتحدة:

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا اقتصاديا رائدا يحتذي به في مجال التنويع الاقتصادي رغم أنها دولة نفطية فقد استطاعت القيادة الرشيدة أن تجعل من دولة الإمارات العربية مركزا إقليميا للمال والأعمال ومحورا عالميا للتجارة والاستثمار والسياحة، وأن ترسخ من مكانتها في خريطة الاقتصاد العالمي، بفضل السياسات الاقتصادية المطبقة التي ترتكز على أسس الانفتاح الاقتصادي، تحرير التجارة وزيادة إنتاجية القطاعات غير النفطية ومشاركة القطاع الخاص لبناء اقتصاد مستدام متنوع ومعرفي قائم على التكنولوجيات الحديثة (الشيخ، 2021).

الخطوات المتبعة في الإمارات العربية المتحدة نحو التنويع: وتمثلت أهم خطوات التنويع الاقتصادي في مايلي (مجيد، 2022، صفحة 193):

- ✓ إعطاء الأولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية.
- ✓ سياسات مبنية على الانفتاح على العالم وعلى التنوع الاقتصادي.
- ✓ سياسات تجارية مفتوحة وسعر صرف مربوط بالدولار
- ✓ عبء ضريبي منخفض جدا للشركات.

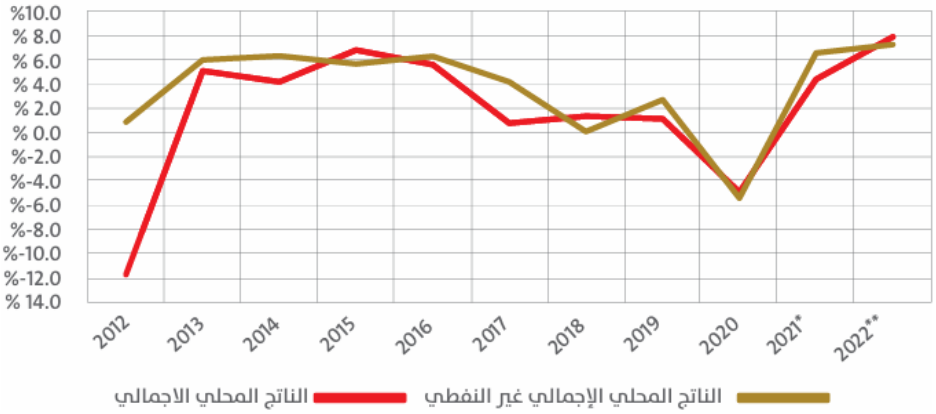
مجلة الدراسات البيئية والتقنية المستدامة * ISSN 2992-1880 * المجلد 03 العدد 01 (2024) * 139-117

- ✓ إنشاء خدمات ذات جودة عالية (الخدمات المالية والنقل والطاقة المتجددة والسياحة الثقافية)
- ✓ إنشاء منطقة تجارة حرة لتطوير القدرات التصديرية(دبي)
- ✓ إدراج عدة استراتيجيات وهي رؤية الإمارات 2012 ورؤية أبو ظبي 2030 وخطة دبي 2015 وإستراتيجية الاقتصاد الأخضر 2012.
- ✓ أما في مجال الطاقة فقد تم إنشاء شمس التي تعتبر أكبر محطة طاقة شمسية مركزة في العالم ومحطة إنتاج الطاقة من النفايات في أبو ظبي، والحديقة الشمسية في دبي ومبادرة مصدر المدينة البيئية الأكثر استدامة في العالم1ن كما تم توقيع اتفاقيات التعاون النووي مع كوريا الجنوبية لإنشاء أربع محطات للطاقة النووية.

الناتج المحلي الإجمالي:

حقق الاقتصاد الوطني نموا خلال عام 2022 بوتيرة لم يشهدها خلال السنوات العشرة الماضية، وتمكن من التعافي الاقتصادي واسترجاع الجزء الأكبر من مستويات الإنتاج ما قبل الجائحة وما تبعها من اضطرابات جيوسياسية اقتصادية عالمية، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2022 مقابل عام 2021 بنسبة 7.9 % مدفوعا بنمو الناتج للقطاعات غير النفطية بوتيرة مشابهة وبنسبة 7.2 % خلال ذات الفترة (المتحدة، 2023، صفحة 19).

الشكل رقم 02: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي 2023 ، وزارة الاقتصاد، العدد 31، الإمارات العربية المتحدة.

وبالنظر إلى التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية بحسب الأهمية النسبية، فقد استحوذت 10 قطاعات على 65.3% من إجمالي الناتج غير النفطي، تصدر تلك القطاعات قطاع تجارة الجملة والتجزئة بوزن نسبي وصل إلى 12.7 % تلاه قطاع الصناعات التحويلية بوزن نسبي وصل إلى 11 % ومن ثم الأنشطة المالية وأنشطة التأمين استحوذت على 8.2 % والبناء والتشييد بلغت مساهمته نحو 8 % بينما استحوذ القطاع العقاري على 5.5 % من الناتج الإجمالي غير النفطي النفطي كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 03: المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لعام 2022 (%)



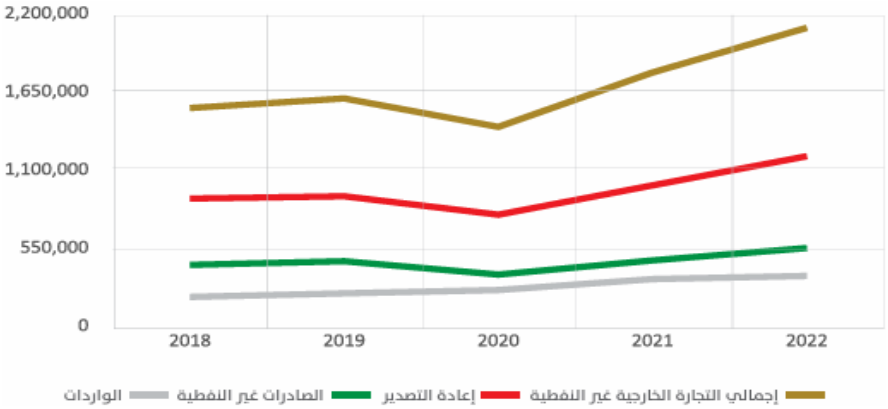
المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي 2023 ، وزارة الاقتصاد، العدد 31، الإمارات العربية المتحدة.

التجارة الخارجية غير النفطية:

حققت التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة معدل نمو تجاوز 17.6% مقارنة بسنة 2021 وتجاوز حجم التجارة الخارجية مبلغ 2تريليون درهم خلال عام 2022 وصل حجم التجارة الخارجية غير النفطية إلى 2.1 تريليون درهم مدفوعا بنمو الواردات الإماراتية بنسبة 20.7% والصادرات غير النفطية بنسبة 6.7% وإعادة التصدير بنسبة 18.8% ويعود هذا النمو لعدة أسباب لعل أهمها التعافي السريع لحركة التجارة الخارجية لدولة الإمارات من الجائحة بالإضافة إلى مضي الدولة قدما في توقيع اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع مجموعة من الدول بالإضافة الى فتح أسواق تجارية جديد والشكل التالي يوضح تطور حجم إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية الإماراتية للفترة 2018-2022.

الشكل رقم 04: تطور حجم إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية الإماراتية للفترة 2018-2022.

مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة * ISSN 2992-1880 * المجلد 03 العـدد 01 (2024) * 139-117



المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي 2023 ، وزارة الاقتصاد، العدد 31، الإمارات العربية المتحدة.

تصدرت سلعة الذهب المطلي بالبلاتين خام أو نصف مشغول أو بشكل مسحوق قائمة السلع المصدرة خلال عامي 2021 و 2022 وبلغت قيمة صادراتها خلال عام 2022 نحو 121.8 مليار درهم شكلت نحو ثلث صادرات الدولة غير النفطية (34.4 %) تلاه الألمنيوم الخام بما قيمته 22.9 مليار درهم وبوزن نسبي 6.5 % ولكن برتاجع سنوي عن عام 2021 بنحو 2.6 % وفي المرتبة الثالثة كأهم سلعة تصديرية جاءت زيوت النفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية، غير خام بقيمة إجمالية بلغت 18.8 مليار درهم شكلت 5.3 % وبنمو مقارنة بقيمة صادراتها عام 2021 بلغ نحو 41%. كما تصدرت سلعة الهواتف قائمة السلع المعاد تصديرها من دولة الإمارات حيث شكلت مانسبته 16.1% من إجمالي إعادة التصدير ثم الألماس والسيارات.

السياحة: ساهم القطاع السياحي بشكل إجمالي ب 167 مليار درهم بالاقتصاد الوطني خلال عام 2022 أي ما يعادل 9 % من الناتج المحلي الإجمالي، كما ساهم القطاع السياحي ب 751 ألف وظيفة بشكل مباشر وغير مباشر أي حوالي 11.6 % من سوق العمل بالدولة، وبلغ إنفاق الزوار الدوليين خلال عام 2022 ما يقارب 118 مليار درهم مقابل 47 مليار درهم حجم إنفاق السياحة الداخلية خلال نفس العام، جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الخامس عالميا والأولى على مستوى الشرق الأوسط بالنسبة لحجم الإيرادات السياحية الذي بلغ 49 مليار دولار بعد الولايات المتحدة، اسبانيا، المملكة المتحدة وفرنسا.

وفي تقرير التنافسية العالمي 2023 احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة 07 من بين 64 دولة في العالم شملها التقرير، حيث يتراوح ترتيبها في المؤشرات الفرعية بين المركز الثاني في مؤشر

الأداء الاقتصادي والمركز 04 في كفاءة الحكومة والمركز 10 في كفاءة الأعمال والمركز 25 في البنية التحتية، وقدرت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بـ514.1 مليار دولار بنسبة نمو بلغت 3.6 % .(*THE GLOBAL COMPETITIVENESS REPORT 2023*).

4. تجربة ماليزيا:

ينفرد هذا البلد بوضعية جغرافية متميزة وبموارد طبيعية متنوعة كالمطاط والمنتجات الغابوية والتي كانت تشكل قبل اكتشاف النفط سلعا أساسية للتصدير، وبدأت ماليزيا في أواسط السبعينات بتعزيز صادراتها من المنتجات الرخيصة الثمن معتمدة في ذلك على تخفيض التكاليف من خلال تنفيذ سياسات لخفض تكاليف اليد العاملة، وكان تحسين أداء الصادرات أحد الأهداف المهمة لسياسة التنويع التي انتهجتها ماليزيا، من أجل ذلك اختارت تدريجيا نظاما تجاريا أكثر انفتاحا، كما عملت على الحفاظ على معدلات مرتفعة للادخار، وقامت بعدة تخفيضات لعملتها الوطنية، واعتمدت تدابير مختلفة كإنشاء مناطق التجارة الحرة، ووضع آليات لتمويل الصادرات، ودعم الأبحاث وتطوير المنتجات والتسويق، وقد استثمرت أيضا بشكل مكثف في البنية التحتية، خاصة في مجال الطاقة والاتصالات والنقل.

في إطار تنويع الإنتاج، تحولت ماليزيا نحو المزيد من المنتجات التكنولوجية، وقد اعتمدت من أجل ذلك على تحرير استقطاب اليد العاملة ذات المهارة العالية، وتحسين المهارات الفردية، وزيادة عدد الطلاب في الجامعات التقنية، وربط علاقات مع الجامعات الاسترالية والكندية، كما أطلقت برامج لتنمية المهارات بتمويل من الاتحاد العام للمنتجين وجامعة العلوم والتكنولوجيا (المعهد العربي للتخطيط).

في تقرير التنافسية العالمي 2023 احتلت ماليزيا المرتبة 27 من بين 64 دولة في العالم شملها التقرير خلال عام 2023، حيث يتراوح ترتيبها في المؤشرات الفرعية بين المركز الثامن في مؤشر الأداء الاقتصادي والمركز 29 في كفاءة الحكومة والمركز 32 في كفاءة الأعمال والمركز 35 في البنية التحتية، وقدرت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بـ399.6 مليار دولار بنسبة نمو بلغت 3.7 % .(*THE GLOBAL COMPETITIVENESS REPORT 2023*).

5. تجربة النـــرويج

كانت النرويج قبل بداية التنقيب عن النفط تتمتع بديمقراطية راسخة وجهاز حكومي متمكن وفعال، كما أنها كانت ومازالت تعتبر بلدا ديمقراطيا مسالما، يمتلك تقنيات متطورة ومستوى مرموق

مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة * ISSN 2992-1880 * المجلد 03 العدد 01 (2024) * 139-117

في الحياة الجامعية والبحوث وفي مختلف المجالات، تقوم إستراتيجية التنويع الاقتصادي في النرويج أساسا على تنويع القاعدة الصناعية النفطية وتطويرها بحيث جعلت من هذه الصناعة قطاعا رائدا ومحركا للتنمية الاقتصادية الشاملة وهي تعتبر أكبر دولة مصدرة للنفط في أوروبا، لكن على إثر الهبوط الحاد في أسعار النفط، اتخذت الحكومة النرويجية إيداع الإيرادات النفطية المحققة بصندوق خاص (صندوق سيادي للثروة) لتجنب الآثار السلبية لإيرادات الموارد الطبيعية، حيث أدار هذا الصندوق إيرادات القطاع النفطي على المدى الطويل، وساعد على تراكم الأصول المالية الحكومية للتعامل مع الالتزامات المالية المستقبلية الكبرى، حيث بلغت أصول الصندوق سنة 2018 حوالي تريليون دولار جاعلة منه الأكبر في العالم ، وساهم الصندوق السيادي في نجاح التجربة النرويجية لإدارة ومكنها من الحصول على نمو اقتصادي مستقر رغم تذبذب العوائد النفطية، وبخلاف الدول النفطية تتميز النرويج بمعدلات إنتاج مرتفعة ومعدلات بطالة منخفضة.

شكلت مساهمة قطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي النسبة الأكبر ليأتي من بعده قطاع الصناعة الإستخراجية ثم الصناعات التحويلية يليها قطاع الزراعة ، وكان الاقتصاد النرويجي اقتصادا متطورا وصناعيا قبل اكتشاف النفط، وبلغت مساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات الحكومية نسبة عالية خلال عام 2017 وهي تعد مؤشرا إيجابيا لمستوى التنويع الاقتصادي (حيدر، 2019، صفحة 81).

احتلت النرويج المرتبة 10 من بين 64 دولة في العالم شملها تقرير التنافسية العالمي خلال عام 2023، حيث يترواح ترتيبها في المؤشرات الفرعية بين المركز 17 في مؤشر الأداء الاقتصادي والمركز 09 في كفاءة الحكومة والمركز 09 في كفاءة الأعمال والمركز 05 في البنية التحتية، وقدرت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بـ485.5مليار دولار بنسبة نمو بلغت 0.5%. (***THE GLOBAL COMPETITIVENESS REPORT 2023***).

خاتمة:

لا شك أن استناد الاقتصاد على مصادر إنتاجية قليلة تجعله هشا وعرضة لمخاطر عدة. فاستمرارية اعتماد بعض الدول النامية على النفط كمصدر رئيسي للدخل، يؤثر على بقية الاقتصاد. وبالتالي تتجلى هنا أهمية اللجوء إلى التنويع الاقتصادي لتفادي هذه المخاطر ولتحقيق التنمية الاقتصادية فالعديد من الدول المتقدمة أو النامية، قامت بتنويع اقتصادياتها من خلال تنويع هياكلها الإنتاجية وصادراتها وتمكنت بعض الدول التي لا تمتلك الكثير من الثروات الطبيعية أو

البشرية من تسجيل قفزة نوعية في هذا الإطار، عكس بعض الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية. حيث أن الأولوية بالنسبة للبلدان النامية، خاصة المصدرة للنفط، هو مواجهة أي مخاطر مرتبطة بتراجع عائدات النفط، وأن تعمل على تنويع اقتصادها لتلبية حاجيات يد عاملة تتميز بازدياد سريع. فقد أثبتت التجارب الناجحة عبر العالم أن المزايا التنافسية لا تقوم على وفرة الموارد الطبيعية أو اليد العاملة ذات التكلفة المتدنية، بمقدار ما تتحقق عبر الابتكار والمعرفة والإدارة الجيدة.

نتائج البحث: من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

وانطلاقا من تجارب بعض الدول التي قامت بوضع سياسات اقتصادية تسمح لها بالتنويع الاقتصادي، اتضح أن هناك عدد من العوامل المشتركة والتي ساهمت في إنجاح هذه التجارب:

- محاولة الزيادة والرفع من مستوى الصادرات وتنويعها كأحد أولويات التنمية الرئيسية.
- اعتماد الحكومات على إدارة مستقرة وقوية وذات مصداقية تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الكامنة في إستراتيجية التنمية القائمة على الموارد الطبيعية.
- إعطاء دور مهم للقطاع الخاص للمساهمة في عملية التنويع والتنمية.
- إضافة إلى الموارد الطبيعية، والبشرية، هناك عدة عوامل تؤثر على التنويع الاقتصادي، منها خفض تكاليف الإنتاج عن طريق سياسة رشيدة للاقتصاد الكلي، والاستثمار العام الموجه بطريقة جيدة، والانفتاح على المستثمرين الأجانب والخبرات الخارجية.

التوصيات: هناك مجموعة من التوصيات التي ارتأينا تقديمها كما يلي:

- العمل على إيجاد الطرق التي من خلالها يتم تسويق الصادرات نحو أسواق جديدة، والإدارة السليمة لسياسة سعر الصرف من أجل تجنب ارتفاع كبير أو تغيرات مفاجئة في أسعار الصرف الحقيقية.
- توفير المناخ المناسب لبيئة الأعمال الذي يقلل من العقبات التي تواجه المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب.
- تسهيل كل الإجراءات التي من شأنها أن تعمل على تحسين التعليم ورفع مستوى المهارات، وتعزيز البحث والتطوير.
- دعم الاستثمارات في البنية التحتية، وتخفيض الضرائب من أجل بلوغ التنويع اقتصادي.

مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة * ISSN 2992-1880 * المجلد 03 العـدد 01 (2024) * 117-139

- وجود إطار مؤسساتي جيد ويقتضي هذا حوكمة المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسة وإخضاعها لضوابط الشفافية.
- تحديث القوانين والتشريعات، حيث أن نجاح التنويع الاقتصادي رهين بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة القطاع الخاص. هذا الدور يتجلى أساسا من خلال توفير البنية التحتية اللازمة والبيئة المحفزة لنمو وتوسع قطاع الأعمال.
- الاستثمار والاهتمام بسوق العمل والتنمية البشرية، خصوصا التعليم والتدريب.
- الاهتمام بقطاع العلوم والتكنولوجيا كأحد الأعمدة المهمة لتحقيق التنوع الاقتصادي. فالاستثمار في هذا القطاع، من خلال الاستثمار في اكتساب المعرفة التقنية والتكنولوجية وتشجيع البحث العلمي في الجامعات والمعاهد وتحفيز المهارات والخلق والإبداع، من شأنه أن يحد من التكاليف أو يوسع ويعمق مجال المنتجات من السلع والخدمات أو ينمي أو يطور قطاعات جديدة أو يحسن في الكفاءة ويزيد في الإنتاجية.
- وضع مزيج متجانس ومتكامل من الإصلاحات، والاستثمار في الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية.
- العمل على توفير مناخ جيد للأعمال، وقاعدة صناعية قوية وتكوين بمستوى عال هي من بين أهم التدابير الرئيسية التي يتعين تنفيذها لتنويع الاقتصاد، ورفع نمو الناتج المحلي الإجمالي، و زيادة الصادرات، وخلق مناصب للشغل.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص والذي يتوجب أن يكون متواجدا جنبا إلى جنب مع القطاع العام لخلق اقتصاد أكثر تنوعا بمشاركة عدد كبير من القطاعات. وهذا يحتم توفير جميع الإمكانيات اللازمة من دعم وتحفيز لتمكينه من الرفع من الأداء الاقتصادي للبلد.

قائمة المراجع:

بشير هادي عودة الطائي، دور وأهمية التنويع الإقتصادي في العراق الشروط وآليات القياس دراسة كمية للسنوات للسنوات 2003-2019، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26، جوان 2021.

بلعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 47، العدد 01، 2018.

بن شيخة نوال، توفيق بن الشيخ، تجربة الإمارات العربية المتحدة كنموذج رائد في التنويع الاقتصادي، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 07 العدد 02، 2021 .

بن فريحة نجاة، نصاح سليمان، واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية –عرض تجارب بعض الدول- ، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 34، العدد 01، ديسمبر 2020.

حيدر محمد حسن طالب المالكي، تحليل العلاقة بين بعض مؤشرات تنويع الاقتصاد والاستقرار الاقتصادي في دول مختارة وإمكانية الاستفادة منها في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء، العراق ، 2019.

خالد هاشم عبد الحميد، التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد 01، جانفي 2018.

طلحاوي فاطمة الزهراء، مدياني محمد، أثر تنويع القاعدة الإنتاجية على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، جوان 2016.

عرابي محمد، شقراني بوبكر، التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 06 العدد 02، ديسمبر 2023.

علالي الزهرة، نبو مجيد، إستراتيجية التنويع الاقتصادي وسبل نجاحها مع عرض تجارب دولية رائدة، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، المجلد 04 العدد 01، 2022.

كروشة إيمان، صباغ رفيقة، واقع ومتطلبات التنويع الاقتصادي في الجزائر كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة دفاتر، المجلد 17، العدد 02، جوان 2021.

المعهد العربي للتخطيط، تجارب بعض الدول النامية في التنويع الاقتصادي.

معهد دول الخليج العربية في واشنطن، مؤشرات نجاح التنويع الاقتصادي في السعودية، على الرابط https://agsiw.org/ar/about-ar/ تاريخ الإطلاع: 2024/09/10.

موسوعة ويكيبيديا الحرة على الرابط: https://ar.wikipedia.org/ تاريخ الإطلاع: 2024/09/08

موسوعة ويكيبيديا الحرة على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8_%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7 تاريخ الإطلاع: 2024/09/08.

موسى باهي، كمال روابنية، استراتيجية التنويع الإقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة حالة الاقتصادات العربية النفطية، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون،المجلد 25، العدد 03، 2019.

موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الإقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016.

هواري أحلام، سدي على، المزايا النسبية للصادرات خارج المحروقات بين إمكانيات التخصص وفرص تنويع الإقتصاد الجزائري دراسة تطبيقية للفترة 2001-2014، مجلة البديل الإقتصادي، المجلد 4، العدد السادس، جوان 2017.

الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، التجارة الدولية لشهر ديسمبر 2023.

وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي 2023، العدد 31، الإمارات العربية المتحدة.

مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة *ISSN 2992-1880 * المجلد 03 العـدد 01 (2024) * 117-139